

CD/PV.981
24 March 2005

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الحادية والثمانين بعد التسعمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف

يوم الخميس، ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد جوزيف أبالوغو (نيجيريا)

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٩٨١ لمؤتمر نزع السلاح.

اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أرحب ترحيباً حاراً بزميلنا الجديد، السفير خان، الذي عُهد إليه بمسؤولية ممثل باكستان لدى مؤتمر نزع السلاح. وأنتهز هذه الفرصة لكي أؤكد له أننا سنتعاون معه ونقدم له الدعم في مهمته الجديدة.

والمتحدثان أمام الجلسة العامة لهذا اليوم هما: سفير باكستان، السيد خان الذي سيدلي ببيان عام، وسفير الجزائر، السيد جزائري الذي سيتحدث عن برنامج العمل.

ولكن قبل أن أعطيها الكلمة، أود أن أبدي بعض الملاحظات الاستهلاكية بمناسبة تولي نيجيريا رئاسة مؤتمر نزع السلاح.

أود أن أطلعكم على آرائي بشأن المسائل التي ستعرض على مؤتمر نزع السلاح أثناء فترة رئاسة نيجيريا. لكنني أود أولاً أن أشيد إشادة خاصة بسلفي هذا العام، وهما سفير هولندا السيد كريس ساندروز، وسفير نيوزيلندا السيد تيم كوغلي، على الطريقة الممتازة التي أدارا بها شؤون مؤتمر نزع السلاح. فما تحلوا به من حماس والتزام ومثابرة قد ألهمني إلهاماً كبيراً. وقد حاول كلاهما متابعة الأعمال التي بدأها الرؤساء المتعاقبون، وهي خطوة لم تسهم إسهاماً كبيراً فحسب في ضمان عملية انتقال سلسة، بل ساعدت أيضاً على الحفاظ على الزخم الذي أحدثه السفير ساندروز في بداية هذه الدورة. وإنني أعترم مواصلة هذا الزخم والاعتماد عليه راجياً أن يحرز مؤتمر نزع السلاح تقدماً نحو الأمام. وأنوي، تماماً كما فعل سلفاي، أن أطلع خلفي سفير النرويج والآخرين على سير العمل.

واعتقد أن التحديات الراهنة التي يواجهها مؤتمر نزع السلاح تستوجب منا أن نفكر تفكيراً واقعياً وأن نعيد النظر في مواقفنا إذا أردنا إحراز تقدم. فما يصادفه عالمنا من حقائق وتحديات يحتاج إلى حلول متعددة الأطراف. لهذا، لا يمكن لأمننا الجماعي أن يتحقق ما لم نتمسك جميعاً، نحن من كلنا المجتمع الدولي بالتفاوض لإبرام اتفاقات نزع السلاح، بروح الأخذ والعطاء. فهذا هو السبيل الوحيد نحو تحقيق التقارب اللازم لمتابعة عملنا وإعادة ثقة المجتمع الدولي في مصداقية هذا المحفل.

وإنني على يقين من أن هناك فرصاً لإحراز التقدم إذا ما تحليلنا جميعاً بالعزيمة. لهذا أنوي دراسة أية خيارات تتيحها المشاورات المستمرة مع المنسقين الإقليميين، وحسب الاقتضاء مع فرادى الوفود، بشأن ورقة "الأفكار". وفي هذا الصدد، أحتاج إلى تعاونكم ودعمكم.

وورقة "الأفكار" التي أعتقد شخصياً أنها تطور لاقتراح السفراء الخمسة هي مبادرة جيدة لم تحظ بعد بالدعم اللازم منا جميعاً مع الأسف حتى يمكننا إحراز تقدم في مناقشاتنا على هذا المسار. ويبدو أن الكثير استساغ تلك الورقة وقبلها. ومع ذلك يبدو أن البعض لم يبحثها على الإطلاق، بينما بحثها البعض الآخر واستساغها لكنه لم يهضمها. وأوافق إلى حد ما على احتمال زيادة الاتفاق مع مرور الوقت على ورقة "الأفكار" سواء بوضعها

الحالي أو ببعض التعديلات. غير أن الصعوبة تكمن في مدة الانتظار. ولن تتضح هذه الخيارات وتتوفر إلا إذا تحلت جميع الوفود بالصراحة والتعاون في الإعراب عن مواقفها وفي عرضه اقتراحاتٍ بديلة يمكن أن تيسر توافق الآراء.

وعليه، فإنني أنوي، رغم سعيي للحصول على ردود بشأن ورقة "الأفكار"، أن أركز البحث على اقتراح السفراء الخمسة إن لم تظهر في غضون أسبوعين دلائل إيجابية تفيد بتلقيها دعماً كبيراً. ويعود ذلك في الواقع إلى أنه منذ أن قدم اقتراح السفراء الخمسة أبدت غالبية الوفود قبول برنامج عمل يقوم على أساسه. وفي هذا الصدد، سأُنظر في احتمالات الموافقة على برنامج عمل يستند إلى اقتراح السفراء الخمسة دون الخروج عن مسار ورقة "الأفكار". وقد يكون لهذا النهج المتعدد الأبعاد قيوده، لكن وجود بعض أوجه التشابه بين اقتراح السفراء الخمسة وورقة "الأفكار" يدفعني لتصوّر احتمال تمكّنا في نهاية المطاف من تحديد نقاط التباعد بوضوح وتقليلها وتركيز جهودنا، بما في ذلك خلال المشاورات، من أجل التوصل إلى أساسٍ مشتركٍ للفهم بشأن برنامج العمل. لهذا، أعتزم الاجتماع، في الوقت المناسب، مع المنسقين الإقليميين لاستخلاص ردود مجموعاتهم على الاستفسارات التالية: ما هي المشاكل التي تواجهها مجموعتكم بشأن الشروع في مناقشاتٍ حول اقتراح السفراء الخمسة؟ وما هي التعديلات، إن وجدت، أو التنازلات التي تنوي مجموعتكم تقديمها بشأن اقتراح السفراء الخمسة لتيسير المناقشات؟

وما تبديه المجموعات من مرونةٍ وتنازلاتٍ متبادلة في ردها على الاستفسارات قد يتيح لنا فرصة مناسبة للتخلص من سوء الطالع الذي منعنا من الاتفاق على برنامج للعمل. لهذا، أحث المجموعات الإقليمية والوفود على أن تنظر إلى المسائل بطريقةٍ شاملة ومتوازنة، أثناء إجابتها على هذه الاستفسارات، من أجل التصدي لما نواجهه من تهديدات وتحديات على الصعيد العالمي. وأدعو إلى التمسك بروح الأخذ والعطاء في الردود على هذه الاستفسارات. وأدرك أن المشكلة التي نصادفها هي مشكلة سياسية، لكنني أأمل أن يساعدنا الزخم الذي قدمه الجزء الرفيع المستوى هذا العام على التقدم في تعزيز مسار الأمن والسلم الجماعيين.

وقد تصادف تقلدي منصب الرئيس مع فترة انعقاد المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥. وثمة اتفاق على أن هناك قدراً من التآزر بين العمليتين، أي مؤتمر نزع السلاح والمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فنتائج أحدهما يمكن أن تؤثر إيجابياً على الآخر. ولقد كان من الأفضل أن يطرأ تغيير إيجابي الآن على عملية مؤتمر نزع السلاح فينبط الشعور بالنشوة أعمال المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. لكن الوقت قد يكون قصيراً جداً لتوقع حدوث مثل هذه التغييرات في مواقف اتخذتها وفود شتى على مر السنين. ورغم ذلك، أعتقد أنه ينبغي لنتائج المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تنشط أو تحفز بطرقٍ كثيرة عمل مؤتمر نزع السلاح.

وأعطي الكلمة الآن لممثل باكستان، السفير خان، ليدلي ببيان.

السيد خان (باكستان) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، إن بياني سيستغرق مدةً تقل عن ٣٠ دقيقة وتزيد عن ١٠ دقائق، ولعلكم على استعداد لأي احتمال يطرأ في هذه المدة.

وأشكركم على ما أبديت من ملاحظات رقيقة في ترحيبكم بي. وأهنتكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ونتطلع إلى قيادتكم المقتدرة لأعمال المؤتمر. كما نقدر الجهود التي بذلها سلفاكم السفير كريس ساندروز والسفير تيم كوغلي.

إنها المرة الأولى التي أتحدث فيها أمام مؤتمر نزع السلاح. فلا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر إليكم وإلى أعضاء مؤتمر نزع السلاح على منحي هذه الفرصة. ويشرفني بالفعل أن أحاطب هذا المحفل الموقر. وأتطلع إلى العمل مع زملائي في مؤتمر نزع السلاح والاستفادة من تجاربهم وخبراتهم. وقد أسعدني الالتقاء بالأمين العام، السيد سيرجي أوردجو نيكيدزيه وبنايب الأمين العام، السيد أنريكيه رومان - موري. وأشكركم على ما تقدمونه لي من دعمٍ خلال فترة استقرارتي.

إن مؤتمر نزع السلاح هو محفل متعدد الأطراف أساسي لمعالجة جميع القضايا المتعلقة بأشد الأسلحة فتكاً على سطح كوكبنا، بما فيها الأسلحة النووية، وتخفيض الأسلحة والحد من انتشارها. وتظهر مبادرات عديدة ثنائية ومتعددة الأطراف، بيد أنه لا يمكن من الزاويتين القانونية والسياسية أن تنتقص من ولاية مؤتمر نزع السلاح باعتباره المحفل التفاوضي الوحيد لترزع السلاح.

ورغم أهمية مؤتمر نزع السلاح في الوقت الحاضر، فإنه في حالة يمكن للمرء أن يصفها "بالغيوبة". وفي السنوات الأخيرة، فشلت جميع المساعي الخلاقة التي بذلت لتنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح.

وكانت ملاحظة السيدة ليلي فريفالدس، وزيرة الشؤون الخارجية في السويد، في محلها حينما ذكرت أن الفشل "سياسي" وليس "دبلوماسي". ونحتاج إلى وصفة شافية لإيجاد علاج ناجع. فإذا كانت حالة الجمود متعمدة وليست عرضية، فلا يمكن كسرها بدلالات الألفاظ المبتكرة، لأن دينامية هذا المؤتمر تتأثر بتغير نط السياسة الدولية.

وباكستان، من جانبها، تدعم كما دعمت دائماً هذه الهيئة الهامة. وينبغي أن يتابع مؤتمر نزع السلاح بخطى حثيثة جدول أعماله ضمن إطار متوازن وشامل. وتؤيد باكستان البيان الذي أدلت به سفيرة مصر السيدة نائلة جبر بالنيابة عن مجموعة الـ ٢١ في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٥.

ويجب أن تشمل المفاوضات بشأن معاهدة المواد الانشطارية، متى بدأت، المخزون الحالي ووضع آلية تحقق فعالة. وينبغي أن نعمل جاهدين لمنع تسليح الفضاء الخارجي. ويتعين الشروع بتنفيذ برنامج واقعي لترزع السلاح النووي وفقاً للالتزامات التي قطعتها الدول الحائزة للأسلحة النووية. بمقتضى المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في مؤتمرها الاستعراضي الأخير. وقد يجد منح ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية من دوافع انتشار تلك الأسلحة إلى أن تتحقق أهداف نزع السلاح النووي.

وينبغي تمكين مؤتمر نزع السلاح من تناول مسألة القذائف من جميع جوانبها. كما ينبغي إدراج موضوع الحد من الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في جدول أعماله.

وينبغي عدم اعتبار أي دراسة شاملة لسبل معالجة التهديدات الموجهة للأمن الدولي دراسة تتناول روابط زائفة. ويستوجب الامتثال العالمي الشرعية والدعم الواسع من أصحاب القرار وأصحاب المصلحة معاً.

ودعوني الآن أنتقل إلى وجهة نظر باكستان بشأن قضايا السلم والأمن فضلاً عن عدم الانتشار ونزع السلاح باعتبارها قضايا تؤثر علينا، وعلى منطقتنا، جنوب آسيا، وعلى جوارنا الممتد.

وأود أن أشير إلى أربع دوائر متحدة المركز، هي سبب امتلاكنا لقدرات نووية والمنطق الكامن وراء ذلك؛ ونظامنا الخاص بالقيادة والسيطرة؛ والسلامة والأمن؛ ومفهومنا لنظام ضبط النفس الاستراتيجي.

والمبدآن الأساسيان لبرنامجنا النووي هما ضبط النفس والمسؤولية. فسعيننا لحيازة قدرات نووية كان بدافع الأمن وليس المركز. ولم نكن أول من أجرى تجارب نووية. ولا نطمح إلى أن نصبح قوة عظمى.

وهدفنا الرئيسي من حيازة قدرات نووية كان درء جميع أشكال العدوان الخارجي التي من شأنها أن تعرض أمننا الوطني للخطر. ولهذا الغرض، آثرنا الحفاظ على حد أدنى موثوق من الردع النووي، مع أجهزة إطلاق مرنة وكافية. ونود في الوقت ذاته الحفاظ على قوات مسلحة تقليدية ملائمة. ونعتقد أن أي سباق تسلح يحدث في جنوب آسيا بلا رقيب سيكون سلباً النتائج ومحفوف بالمخاطر الشديدة. ولن نقوم باكستان بنقل أسلحة نووية أو مواد أو تكنولوجيا ذات صلة بالأسلحة إلى أي كيان أجنبي أو دولة أجنبية.

وفي عام ١٩٩٨، تحولت باكستان من قدرة منعزلة إلى قدرة نووية معلنة. وبفعلنا ذلك لم نخترق أي قانون، إنما استجبنا فقط للوضع الأمني الإقليمي. وبعد عام ١٩٩٨، سارعنا لاتخاذ عدد كبير من التدابير. وسألقي الضوء على بعضها فقط.

في شباط/فبراير ٢٠٠٠، أنشأت حكومتنا هيئة قيادة وطنية وأوكلت إليها مهمة وصلاحيات مراقبة وإدارة الأصول الاستراتيجية والبرنامج النووي لباكستان. وأصبحت جميع المنشآت النووية الرئيسية تخضع للمراقبة الموحدة لهيئة القيادة الوطنية التي يوج بها تفاعل مدني عسكري قوي. وتشرف الهيئة على التوظيف والتخطيط فيما يتعلق بجميع القوات والمنظمات الاستراتيجية. ورئيس باكستان هو رئيس هذه الهيئة العليا؛ ورئيس مجلس الوزراء هو نائب رئيسها.

وقد أنشئ نظام موثوق للقيادة والمراقبة تدعمه شبكة موسعة للاتصالات والحواسيب والمعلومات والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع.

وتمنح الأولوية القصوى لسلامة وأمن ما نملكه من أصول استراتيجية. وقد تم تبسيط ضوابط المراقبة وتعزيزها للحماية من مخاطر تسرب التكنولوجيا أو الإطلاق العرضي أو النشر غير المسموح به. فالرقابة صارمة. وقد أنشئت مجموعة من الضوابط والضمانات داخل هذا النظام، ومنها المراقبة المؤسسية الشاملة للمواد الإنشطارية والتكنولوجيا الحساسة.

وقد أصدرنا القوانين وقمنا بإنفاذها لتعزيز الرقابة على التصدير. ونحن طرف في كل من اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية. ووفاءً بالتزاماتنا بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، أصدرنا تشريعاً في عام ٢٠٠٠. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، قمنا بسن قانون شامل لمراقبة الصادرات يحدد طريقة التعامل مع الأسلحة النووية والبيولوجية. وهذا القانون يحكم الرقابة على تصدير البضائع والتكنولوجيات والمعدات الحساسة وإعادة تصديرها وتعقيب شحنها ومرورها العابر.

وفي عام ٢٠٠٣، أشارت معلومات مزعجة تم إفشاؤها إلى أنشطة السوق السوداء النووية الدولية، التي تشعبت في أكثر من أربعة وعشرين بلداً. وقد تحركنا بسرعة وتصميم فتحنا عن الشبكة غير المشروعة لنشر الأسلحة النووية وقمنا بتفكيكها. وفيما يتعلق بباكستان، قضينا نهائياً على تأثير هذه الشبكة. وأجرينا هذه التحقيقات حفاظاً على مصالحنا الوطنية العليا، لكننا نتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومع المجتمع الدولي.

وقد يكون اقتران من عدم الاستقرار بالأسلحة النووية قاتلاً. وتشكل التفاعلات الدائرة والمستفحلة تهديداً للسلم وتولد مخاطر استخدام الأسلحة النووية في المناطق الحائزة لها.

ويتعين على الدبلوماسية العالمية أن تركز على حل النزاعات التي طال أمدها. فقد قال تقرير الفريق الرفيع المستوى، في تقييمه المدروس، إن مثل هذه النزاعات "لا تزال تستفحل وتغذي التهديدات الجديدة التي نواجهها". وقال الفريق إن "أول هذه التهديدات هي قضايا فلسطين وكشمير وشبه الجزيرة الكورية".

وفي مرحلة ما بعد عام ١٩٩٨ من تاريخنا، عجلنا عملية البحث عن حلٍ للنزاع وإحلال السلام في جنوب آسيا. ومفهومنا لإنشاء نظام استراتيجي لضبط النفس في جنوب آسيا يركز إلى ثلاثة عناصر هي حوار مستمر يهدف إلى التوصل إلى نتائج لحل مشكلة جامو وكشمير وغيرها من المشاكل العالقة مع الهند؛ وضبط استخدام الأسلحة النووية؛ والتوازن في مجال الأسلحة التقليدية.

ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، عقب توقيع اتفاق تاريخي بين الرئيس مشرف ورئيس مجلس الوزراء السابق السيد فاجاباي، الذي أيده فيما بعد خلفه رئيس مجلس الوزراء السيد مانموهان سينغ، واصلنا عملية يتداخل فيها بناء الثقة والحوار الشامل مع الهند. وهدفنا يتمثل في إيجاد حلٍ عادلٍ ودائم لمشكلة كشمير يرضي الطرفين. وللحوار نخط دورتي تتعاقب فيه مراحل الذروة والهبوط، ونأمل بأن تكون الذروات سمة الحوار القائم حالياً بين الهند وباكستان.

وقد شهدنا بعض التقدم في مجال تدابير بناء الثقة المتعلقة بالتسلح النووي. ففي بيان مشترك صدر في دلهي في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، سلمت باكستان والهند بأن ما تمتلكا من قدرات نووية، تلبيةً لمقتضيات الأمن الوطني، يشكل عاملاً للاستقرار. وقد التزمنا بالعمل نحو تحقيق استقرار استراتيجي. وقررنا كذلك التحرك في مجالين آخرين هما تدابير الحد من المخاطر النووية، التي تشمل تطوير وإنشاء خطوط هاتفية ساخنة، والعمل من أجل إبرام اتفاق بشأن الإخطار المسبق عن التجارب الجوية للقذائف، وهو ترتيب كان موجوداً بصورة غير رسمية منذ عام ١٩٩٩. ونأمل أن يصبح هذا الاتفاق جاهزاً في الربع الثاني من هذا العام.

وفي إطار نظام ضبط النفس الاستراتيجي، قدمنا أيضاً على مر السنين الاقتراحات التالية: الإبقاء على الأسلحة النووية في حالة عدم تأهب؛ وعدم نشر قذائف تسيارية ذات قدرة نووية؛ وعدم حيازة أو نشر منظومات قذائف مضادة للقذائف التسيارية.

والتوازن العسكري التقليدي بين باكستان والهند ضروري لتحقيق الاستقرار في جنوب آسيا، لأنه يضمن منع استخدام القوة، الذي يمكن أن يتصاعد على نحو لا يمكن التنبؤ به. وقد عقدنا في كانون الأول/ديسمبر الماضي جولة محادثات أولية مع الهند بشأن تدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية.

ورؤيتنا فيما يتعلق بجنوب آسيا تستند إلى وجود نظامٍ آمِنٍ يركز إلى الدبلوماسية الوقائية وبناء الثقة وحل النزاع.

وفي السنوات الأخيرة، كانت هناك بعض الأحاديث عما يدعى بـ "حل الدول الثلاث". وفي العام الماضي، قال وزير الخارجية البريطاني، السيد جاك سترو، أثناء زيارته لباكستان، إنه ينبغي إخراج الدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية التي ليست أطرافاً في معاهدة عدم الانتشار مما سماه بـ "العالم السفلي". وقد طالب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بإدماج الدول النووية الثلاث غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في المحادثات القادمة بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح.

والواقع أن باكستان ليست في العالم السفلي. فهي دولة أعلنت عن حيازتها للأسلحة النووية. ولا بد من احترام الحقائق القائمة على أرض الواقع. غير أن "الإخراج من العالم السفلي" معنى آخر. وينبغي إلغاء العقوبات المتبقية وإزالة القيود غير المموسة. كما ينبغي الاعتراف باحتياجات باكستان المشروعة من التكنولوجيا.

وتتوفر لدينا الشروط المؤهلة لذلك. إذ نفي بالتزامات عدم الانتشار، على الرغم من أن باكستان ليست طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وننقيد بوقف أحادي الطرف لمزيد من التجارب النووية. وقد وضعنا ونفذنا قوانين لمراقبة الصادرات؛ وننفق كثيراً على سلامة وأمن أصولنا وموادنا الاستراتيجية؛ ونحن مستعدون للمشاركة في مفاوضات بشأن معاهدة للمواد الإنشطارية وفقاً لولاية شانون. كما أن باكستان مستعدة للتعاون على أساس المنفعة المتبادلة مع مجموعة موردي المواد النووية. وأخيراً وليس آخراً، إننا نبذل جهوداً حثيثة لحل المشاكل العالقة مع الهند، ولا سيما مشكلة كشمير.

ومناخ الأمن الدولي هو في حالة تغير مستمر. وهناك العديد من الخطوات الجديدة التي تأخذ مجراها. وثمة اقتراحات لإعادة تشكيل بنيان نزع السلاح. وقد اتخذت مبادرتان بشأن أمن الانتشار والأمن البحري. ومن ناحية أخرى، نظر فريق من الخبراء المستقلين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مسألة دورة الوقود النووي. وهذه التطورات تشكل لمؤتمر نزع السلاح تحدياً يدعو إلى التأمل وتوليف أفكار جديدة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل باكستان على بيانه وعلى عباراته الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الآن الكلمة إلى ممثل الجزائر، السفير إدريس الجزائري.

السيد الجزائري (الكلمة بالعربية): السيد الرئيس، يطيب لي بدايةً أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمرنا هذا ونؤكد لكم استعدادنا للعمل معكم ودعمكم الكامل لأجل أداء مهامكم في الظروف الصعبة الحالية التي يمر بها المؤتمر. ونحن على يقين أن ما تتمتعون به من خبرة وكفاءة سيمكنكم من الاضطلاع بمهمتكم بنجاح.

ونشكر سلفكم سفير نيوزيلندا، السيد تيم كوغلي، على ما بذله من جهود أثناء توليه منصب الرئاسة.

اسمحوا لي اليوم أن أتناول نقطة ظلت تراوح مكانها منذ عدة سنوات هي برنامج عمل المؤتمر، وذلك في ضوء الأفكار والمبادرات التي طرحت أمامنا خلال هذه الدورة. ولا أريد أن أطنب في الموضوع، فقد سبق لوفد بلادي أن خاطب المؤتمر بشأن مواقفنا من المسائل المطروحة.

للأسف، سينقضي اليوم ثلث المدة المخصصة لنا هذه السنة دون أن نحقق أي تقدم. فقد عرض علينا السيد كريس ساندرز، سفير هولندا، مجموعة اقتراحات غير رسمية ترمي إلى إحراز تقدم في أعمالنا. وقد تعاملنا مع هذه الأفكار بإيجابية وأبدينا رغبتنا في مباشرة العمل على أساسها. وكما تعلمون، فقد تعلق هذا الاقتراح بتعيين منسقين خاصين للمسائل الأربعة التي تعرفونها جميعاً. لكنه من المؤسف أنه بدلاً من أن تحقق هذه الأفكار تقدماً نحو التوافق المرجو، زادت من حجم الخلافات والهوة بين المواقف. ولا يمكن لهذا الوضع أن يستمر. فخطورة التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي تحتم علينا بذل جهود كبيرة لإيجاد صيغة تخرجنا من المأزق الحالي. وفي هذا الصدد، فإنه من المحدي الرجوع إلى الخطوات التي حظيت بتأييد غالبية الوفود، أي التي تجعلنا أقرب إلى تحقيق توافق في الآراء.

وأود القول إن قناعتنا قد ازدادت أكثر من أي وقت مضى بأن اقتراح السفراء الخمسة الوارد في الوثيقة CD/1693/Rev.1 يبقى الأساس الموضوعي والمتوازن لإنجاز برنامج عمل يراعي مقتضيات أمن وأولويات كل الأطراف. وكما تعلمون تماماً، إن هذا الاقتراح المستلهم من مقترحات عديدة سابقة يحظى بدعم كبير بين الوفود الحاضرة في هذا المؤتمر. بيد أننا نعلم أن هذا الاقتراح ليس مثالياً. ولا يعتبر نصه مقدساً وغير قابل للتغيير أو التعديل. فهو نتاج اجتهاد إنساني يمكن تطويره وتحسينه، خصوصاً في ضوء الاقتراحات التي تلتها، بما فيها تلك التي قدمها رئيسان سابقان لهذا المؤتمر.

وعليه، ندعو من جديد رئيس المؤتمر أن يقوم، وفقاً لما عهد له من صلاحيات بموجب النظام الأساسي للمؤتمر، بإجراء مشاورات مع مختلف الوفود بشأن برنامج العمل على أساس اقتراح السفراء الخمسة. ونرجو أن تبدي وفود الدول الأعضاء قدراً من المرونة في العمل معه من أجل التوصل إلى حل شامل ومتوازن.

السيد الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الجزائر على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الآن الكلمة إلى ممثل هنغاريا، السفير تيبور توث.

السيد توث (هنغاريا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أتقدم بإعلان، بيد أنني أرغب في اغتنام الفرصة لأرحب بكم رئيساً للمؤتمر وأتمنى لكم كل ما تحتاجونه من حظ في تنفيذ مهمتكم وأود دعم جهودكم في المستقبل.

أود أن أشير إلى أنه خلال يومين، وتحديدًا في ٢٦ آذار/مارس، سنشهد الذكرى الثلاثين لبدء سريان اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وأود بهذه المناسبة أن أعلن عن إصدار مجموعات فيديو لجلسات اجتماع فريق الخبراء المعني باتفاقية الأسلحة البيولوجية التي عقدت خلال تموز/يوليه ولاجتماع الدول الأطراف الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر. وسيجد الزملاء قرص فيديو رقمي في صناديق بريدهم. كما كنا قد أصدرنا في العامين الماضين قاعدة بيانات على أقراص فيديو رقمية تدعى "ملف معلومات عن اتفاقية الأسلحة البيولوجية". ونرى أنها كانت أداة قيمة للتحضير للاجتماعات السابقة. ونطمح إلى تحديثها، لذا نأمل أن تدعم الدول الأطراف جهودنا لتحديثها ونرجوكم أن تعيدوا الاستبيان الذي ستجدونه في الصناديق بعد تضمينه معلوماتٍ مسهبة قدر الإمكان، لنتمكن من تزويد الوفود بقاعدة معلوماتٍ محدّثة في المستقبل.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل هنغاريا على بيانه. وأعطي الآن الكلمة إلى ممثل الهند، السفير براساد.

السيد براساد (الهند) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، أرجو أن تتقبلوا تحاتي وفدي الحارة لتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ونشعر بسعادة غامرة لرؤيتكم تحتلون مقعد الرئاسة، ونؤكد لكم دعمنا الكامل. كما نود أن نغتنم هذه الفرصة لنرحب بزميل جديد بيننا هو سفير باكستان الموقر. فهو يتمتع بمؤهلات عالية ويُعرف بمجنته ومهاراته الدبلوماسية.

يدخل بلدانا في عملية حوارٍ شاملٍ تناقش فيها مجموعة واسعة من القضايا، بما فيها جامو وكشمير. كما يتناول الحوار تدابير بناء الثقة. وتوجد نقطة واحدة لا غير أثارها سفير باكستان الموقر في البيان الذي استمعنا إليه منذ برهة وتتطلب توضيحاً بشأنها من وفدنا: فالهند لا تقبل الربط بين ضبط النفس النووي والتوازن في مجال الأسلحة التقليدية. ومقتضيات الدفاع ومفهوم التهديد لدى الهند وباكستان ليست متطابقة. لهذا، فإننا لا نقبل فكرة التوازن في الأسلحة التقليدية بين الهند وباكستان. ولا نزال بالطبع نرحب بجميع ما يقدم من مقترحات بناءة تتعلق بتدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية، التي نعتزم مواصلة العمل بشأنها على الصعيد الثنائي وفي إطار حوارنا المستمر.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الهند على بيانه وعلى عباراته الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة.

بهذا تنتهي قائمة المتحدثين لهذا اليوم. فهل يود أي وفد طلب الكلمة؟ لا أحد يود ذلك على ما يبدو. أختتم بذلك أعمالنا لهذا اليوم.

ستعقد الجلسة العامة القادمة والأخيرة من الجزء الأول لدورة عام ٢٠٠٥ لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس، ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠، في هذه القاعة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠

— — — — —